مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN: 2352- 9822 / E-ISSN: 2588-1574
المجلد: 09 العدد: 01/ جوان-2022
ص 258 - 280
OEB Univ. Publish. Co.

انعكاسات فيروس كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد الجزائري والإجراءات المتخذة لاحتوائه

The repercussions of the Corona virus (Covid-19) on the Algerian economy and the measures taken to contain it

ستيتي الزازية [1] *

[1] جامعة محمد الشريف مساعدية- سوق أهراس، (الجزائر)، *zazia.setiti@univ-soukahras.dz*

تاريخ الاستلام: 2022/03/16 تاريخ قبول النشر: 2022/05/09 تاريخ النشر: 2022/06/30

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى الوقوق على الآثار المختلفة لفيروس كورونا على قطاعات الاقتصاد الجزائري، كما تسعى إلى إبراز مختلف الجهود المبذولة للقضاء على الوباء.

توصلت الدراسة إلى أن تأثر الاقتصاد الجزائري بالتداعيات التي أفرزها وباء كوفيد-19، كان شديدا نتيجة توقف المبادلات التجارية والاقتصادية خاصة مع الصين من جهة، والاهتزازات التي شهدتها أسواق البترول الدولية باعتبار أنه مصدر الدخل الأساسي للبلاد من جهة أخرى.

الكلمات مفتاحية: كوفيد-19، الاقتصاد الجزائري، الاقتصاد العالمي.

تصنيف **JEL** : I18، O55، F01.

Abstract:

This research paper aims to examine the different effects of the Coronavirus on the sectors of the Algerian economy, and it also seeks to shed light on the different efforts made to eradicate the epidemic.

The study concluded that the Algerian economy has been affected by the repercussions of the Covid-19 epidemic, which has been severe due to the suspension of trade and economic exchanges, in particular with China, which is the largest Algeria's supplier of various types of commodities. on the one hand, and the vibrations shown by the international oil markets because it is the main source of income of the country.

Keywords: Covid-19; the Algerian economy; the world economy.

Jel Classification Codes: I18, O55, F01.

***المؤلف المرسل:** ستيتي الزازية

1. مقدمة:

يشهد العالم منذ ديسمبر 2019 أزمة صحية و اقتصادية تعتبر الأعنف من نوعها، حيث وصفها الكثيرون بأنها أشد وطأة من أزمة الكساد الكبير 1929، و أخطر من الأزمة المالية العالمية 2008، فبظهور فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) انتشر القلق الدولي الذي كانت بدايته من البلد منشأ الوباء أي الصين ثم انتقل إلى كل دول العالم، و ما إن أعلنت منظمة الصحة العالمية على أنها جائحة عالمية حتى سارعت حكومات الدول لتطبيق جملة من الإجراءات الاحترازية قصد تثبيط سرعة انتشار الفيروس و احتوائه، و قد تراوحت تلك الإجراءات بين تعليق الرحلات الجوية إلى عمليات الحجر الكلي و الجزئي إلى إغلاق المدارس و المراكز التجارية و مراكز الترفيه...إلخ، لقد تسببت جائحة كورونا في إصابة و حصد أرواح الملايين من البشر، زيادة على ذلك تسبب الوباء في نتائج اقتصادية و اجتماعية لم يسبق لها نظير، حيث تسببت الإجراءات الوقائية في توقف مختلف الأنشطة و فقدان الكثير من الوظائف و تراجع الدخول و زيادة معدلات الفقر، فآثار فيروس كورونا لا تنحصر على الصحة العالمية و تعداد الضحايا فحسب، بل عصفت آثاره السلبية و إجراءات الغلق الناجمة عنه بالعديد من القطاعات كقطاع الصناعة و السياحة و الخدمات و غيرها، و تراجع معدل النمو إلى أدنى مستوياته خاصة في الجزائر التي تعتمد في صادراتها بنسبة شبه كلية على البترول، هذا الأخير الذي شهدت أسعاره هزات عنيفة بسبب الجائحة و تراجع الطلب العالمي عليه خاصة من الصين و أوروبا.

1.1 إشكالية البحث:

يمكن بلورة إشكالية هذه الورقة البحثية كالتالي:

كيف أثر فيروس كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد الجزائري، و ما هي التدابير التي تم اتخاذها لاحتوائه و السيطرة عليه؟

2.1 فرضية البحث:

لقد كان لفيروس كورونا تأثير فادح على الاقتصاد الجزائري من خلال تراجع مساهمة كل القطاعات الاقتصادية، بما فيها قطاع المحروقات بعد انخفاض أسعار البترول في السوق الدولية نتيجة تراجع الطلب عليه.

3.1 أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

– التعرف على أهم و أخطر حدث في تاريخ البشرية و هو فيروس كورونا المستجد (كوفيد–19).

–توضيح انعكاسات و تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد الجزائري بشكل خاص.

–توضيح أهم السياسات و الإجراءات المتخذة على المستوى الدولي و المحلي لمواجهة فيروس كورونا المستجد (كوفيد–19).

4.1 منهجية البحث:

تماشيا مع الأفكار التي نريد إيصالها إلى القارئ عبر موضوعنا هذا، تم اعتماد على المنهج التحليلي الذي يعتمد على تحليل الأفكار و استخلاص النتائج، دون الاستغناء في ذلك عن الاستعانة بالمنهج الوصفي استجابة لمقتضيات تجميع المعلومات.

و لأجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع تم التطرق إلى النقاط التالية:

– لمحة عامة عن فيروس كورونا المستجد (كوفيد–19) و تطور الوضعية الوبائية في الجزائر.

– انعكاسات فيروس كورونا المستجد (كوفيد– 19) على الاقتصاد الجزائري.

– الإجراءات المتخذة للسيطرة على الوباء.

2. لمحة عامة عن فيروس كورونا المستجد (كوفيد–19) و تطور الوضعية الوبائية في الجزائر:

1.2 مفهوم فيرورس كورونا المستجد (الكوفيد– 19):

يعتبر فيروس كورونا نوع جديد من الفيروسات التي تصيب الجهاز التنفسي و الذي يجهل سببه لحد الآن، ظهر في أواخر سنة 2019 في مدينة ووهان الصينية، و في 8 فيفري سنة 2020 أطلقت لجنة الصحة الوطنية في جمهورية الصين الشعبية تسمية فيروس "كورونا المستجد أو الجديد" على الالتهاب الرئوي الناجم عن الإصابة بفيروس كورونا، قبل أن يتم في 22 فيفري تغيير الاسم الانجليزي الرسمي للمرض الناجم عن فيروس كورونا الجديد إلى الكوفيد– 19 و تعتمد هذه التسمية رسميا (حموزروقي، 2021، صفحة 251).

يختلف فيروس كورونا أو الكوفيد–19 عن باقي الأمراض و الأوبئة التي أصابت العالم على مر التاريخ، و التي كان انتشارها منحصرا في دولة معينة أو في نطاق جغرافي

محدود حول العالم، مثل وباء "الإيبولا" في غرب إفريقيا و وباء "السارس" في الصين...إلخ، لكن فيروس كورونا لم ينحصر فقط في بلد منشأه الصين بل امتد ليشمل أغلب دول العالم و في مختلف القارات، و تحول بذلك إلى وباء و جائحة عالمية تهدد البشرية جمعاء، فهو مرض تنفسي شديد العدوى، يصيب كل الأشخاص على اختلاف أعمارهم، رغم أن الأشخاص المتقدمين في العمر و كذا الأشخاص المصابون بأمراض مزمنة هم أكثر عرضة للإصابة بالكوفيد- 19 و تظهر لديهم أعراض أكثر حدة.

2.2 أعراض فيروس كورونا (كوفيد-19) و طرق انتقاله:

تتمثل أعراض الكوفيد-19 الأكثر شيوعا في: السعال الجاف، الحمى، الإجهاد، أما الأعراض الأخرى الأقل شيوعا و التي تصيب بعض المرضى هي: فقدان حاستي الذوق والشم، ألم الحلق، احتقان الأنف، الصداع، آلام العضلات و المفاصل، الغثيان و القيئ، الإسهال، مختلف أنماط الطفح الجلد، الرعشة و الدوخة.

أما العلامات التي تشير إلى مرض الكوفيد الوخيمة هي: ضيق التنفس، انعدام الشهية، التخليط أو التشوش، الألم المستمر أو الشعور بالضغط على الصدر، ارتفاع درجة حرارة الجسم إلى أكثر من 38 درجة مئوية (أحميمة و مايدة، 2021، صفحة 51).

نسبة 80% من المصابين بالفيروس يتماثلون للشفاء دون حاجة إلى علاج خاص، وواحد من كل ستة مصابين تكون حالته سيئة و يواجه صعوبة في التنفس، و 20% من الحالات تحتاج إلى دعم طبي و تعالج في المستشفى و هم الذين يعانون من ارتفاع درجات الحرارة و ضيق التنفس و السعال، و الفئة الأكثر تأثرا بهذا الفيروس هم المسنين الذين تفوق أعمارهم الستين سنة و كذلك الأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة كالسكري و القلب و الضغط، و في الحالات الشديدة يسبب فيروس كوفيد 19 التهابا رئويا و متلازمة تنفسية حادة قد تنتهي بموت الشخص المصاب.

ينتقل فيروس كورونا بشكل أساسي من شخص إلى آخر عن طريق القطيرات الصغيرة التي يفرزها الشخص المصاب من فمه أو أنفه عندما يتكلم أو يعطس أو يسعل، و لكون الوزن النسبي لهذه القطيرات ثقيل نسبيا فهي لا تنتقل إلى مكان بعيد و إنما تسقط بسرعة على الأرض، و يتم التقاط الأشخاص للمرض إذا تنفسوا تلك القطيرات من شخص مصاب و لهذا من المهم جدا المحافظة على مسافة متر واحد على الأقل بين الأشخاص، كما قد تحط تلك القطيرات على الأسطح و الأشياء المحيطة بالشخص المصاب و بالتالي

يصاب الناس بالعدوى بمجرد ملامستهم لتلك الأسطح و الأشياء ثم لمس فمهم أو أنفهم أو أعينهم.

3.2 تطور الوضعية الوبائية لفيروس الكوفيد-19 في الجزائر:

ظهرت أول إصابة في الجزائر بفيروس الكوفيد- 19 عند وصول رجل إيطالي الجنسية في 27 فيفري 2020، و قد حرصت السلطات الجزائرية على مغادرته لوطنه والذي تم فعلا في 28 فيفري 2020، ثم ظهرت بعد ذلك إصابتين جديدتين في 2 مارس 2020، ليبدأ عدد الإصابات في الارتفاع إلى أن بلغ في أواخر شهر مارس 716 إصابة و 44 حالة وفاة، و 37 حالة شفاء، و في شهر ماي بلغ عدد الإصابات المؤكدة 9394 حالة، 638 حالة وفاة و 5549 حالة شفاء، كما بلغ عدد الحالات التي استفادت من العلاج حسب البروتوكول المعمول به 17753 حالة (أحميمة و مايدة، 2021، صفحة 52)، وبقي عدد الإصابات في ارتفاع ليبلغ في شهر جويلية 30394 إصابة و 1210 حالة وفاة و20537 حالة شفاء، و في شهر أوت بلغ عدد الإصابات 41068 حالة مؤكدة و 1424 حالة وفاة و 28874 حالة شفاء (أحميمة و مايدة، 2021، صفحة 52)، و مع نهاية عام 2020 بلغ عدد المصابين 97441 حالة، و لمزيد من التوضيح يمكن إدراج الشكل 1:

الشكل 1: تطور عدد الإصابات بجائحة كورونا في الجزائر من 2020/2/28 إلى 2021/2/26

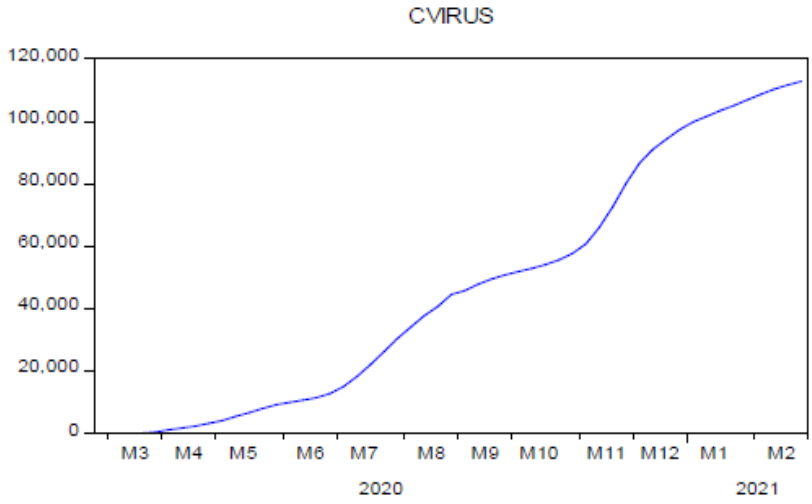

المصدر: (حادة و مكيديش ، 2021، صفحة 218).

3. انعكاسات فيروس كورونا المستجد (كوفيد- 19) على الاقتصاد الجزائري:

1.3 تأثير جائحة الكوفيد-19 على الاقتصاد العالمي:

زيادة على ما خلفه فيروس كورونا من إصابة و حصد أرواح الكثير من البشر، حيث سجل ارتفاع مخيف في عدد الإصابات على المستوى العالمي خلال فترة تقل عن 8 أشهر من نهاية شهر مارس إلى نهاية شهر أوت من سنة 2020، حيث ارتفع عدد المصابين من 6.009 مصاب إلى 23017521 مصاب و انحصرت معظم الحالات في أمريكا الشمالية و الدول الأوروبية (خلوفي و شريط ، 2021، صفحة 91)، كان للجائحة أيضا آثارا مدمرة على الاقتصاد العالمي، لا سيما على قطاعات تجارة الجملة و التجزئة اللذان يستحوذان على أكبر نسبة من العمال، حيث يعمل فيهما 482 مليون عامل حول العالم، بالإضافة إلى ذلك تأثر قطاع المطاعم و الفنادق بشدة و الذي يشغل 144 مليون عامل عبر العالم، وأكثر من نصف العاملين في هذا القطاع هم من النساء، كما تأثر قطاع الصناعة التحويلية الذي يعمل فيه 463 مليون شخص حول العالم، و صناعات النقل و الاتصالات و التخزين التي تشمل 204 مليون وظيفة حول العالم، و عموما يمكن رصد أهم الآثار التي خلفتها الجائحة على كل قطاع بالتفصيل كما يلي:

-**أثر الجائحة على موازنات الدول:** تسببت الجائحة في رفع الموازنة المخصصة للإنفاق على إجراءات احتواء الوباء كإقامة المستشفيات الميدانية و العائمة، توفير العتاد الطبي، رفع أجور و علاوات القطاع الطبي و التمريض، رفع ميزانية البحث العلمي الطبي، حفر مقابر جماعية تجت تقاليد دفن غير اعتيادية...إلخ، و كل ذلك كان على حساب موازنات كانت مخصصة في الأصل لتحقيق أغراض اقتصادية.

-**أثر الجائحة على التجارة العالمية:** في ظل التدابير المتخذة من طرف الدول و الرامية لوقف تفشي الوباء، انخفضت قيمة التجارة العالمية للسلع و الخدمات بالدولار الإسمي بنسبة 9.6% (Organisation mondiale du commerce, 2022)، كما قدرت الأمم المتحدة أن قطاع التصدير العالمي قد تكبد خسائر نتيجة وباء كورونا قدرت بـ 50 مليار دولار (بولعراس، 2020، صفحة 165)، و لمزيد من التوضيح يمكن إدراج الشكل 2:

الشكل 2: تطور التجارة العالمية من 2006 إلى 2021

Source : (Organisation mondiale du commerce, 2022, p. 6)

-**أثر الجائحة على السياحة العالمية:** تشكل السياحة محركا أساسيا للاقتصاد العالمي، وتستأثر بـ 7% من التجارة الدولية، و على الصعيد العالمي يولد قطاع السياحة بشكل مباشر أو غير مباشر فرصة عمل واحدة من بين كل عشر فرص عمل، لكن أزمة فيروس الكوفيد-19 خلفت خسائر فادحة و غير مسبوقة في القطاع السياحي، جراء تدابير احتواء الفيروس و القيود المفروضة على السفر، حيث تراجعت السياحة الدولية بنسبة تتراوح ما بين 60 إلى 80% بحسب ما تشير إليه معطيات عام 2020 (منظمة السياحة العالمية، 2020)، لتعتبر بذلك جائحة كورونا أسوأ أزمة من حيث تأثيرها على القطاع السياحي، خلال العقود الخمس الماضية، و بحسب توقعات صندوق النقد العربي فإن القطاع السياحي في العالم غير قادر على استعادة عافيته حتى بعد انحصار الجائحة و ذلك بسبب بقاء الانطباع السلبي للمرض بالنسبة للسياح العالميين.

-**أثر الجائحة على أسعار المواد الأولية: المعدنية و الطاقوية (بترول ، غاز، فحم):** أثرت الجائحة بشكل مباشر و عنيف على العرض و الطلب من مختلف السلع و خاصة المواد الأولية، حيث تسببت إجراءات الإغلاق الجزئي و الكلي لأماكن العمل التي اتبعتها 187 دولة، و كذلك تعطل قنوات التوريد التي تنقل السلع من المنتجين إلى المستهلكين عبر أنحاء العالم إلى تراجع أسعار السلع الأولية بشكل محسوس، لا سيما على مستوى اقتصاديات الأسواق الناشئة و البلدان النامية التي تعتمد بشكل أساسي على السلع الأولية، و التي تعتبر من أكثر البلدان عرضة للآثار الاقتصادية للجائحة.

فبالنسبة لأسعار المعادن شهدت تراجعا بسبب توقف الكثير من الأنشطة الاقتصادية، و تراجع الطلب على المواد الأولية الصناعية كالزنك و النحاس في العالم بشكل عام و في الصين بشكل خاص و التي شهدت تراجعا لنموها الاقتصادي لا سيما و أنها تعتبر المتحكمة في نصف الطلب العالمي على المعادن الصناعية، لكن رغم ذلك بقي سعر الذهب يشهد ارتفاعا مطردا و السبب هو كونه وسيلة تأمين و تحوط في أوقات الأزمات وتقلبات الأسواق المالية.

كما شهدت سلع الطاقة انخفاضا ملحوظا، و يعد النفط الأكثر تأثرا حيث شهد انخفاضا محسوسا في أسعاره بسبب توقف حركة الإنتاج و النقل العالميين، الأمر الذي أدى إلى تدهور الطلب العالمي عليه مقابل عرض أكبر و بالتالي حصول فائض كبير في المخزون النفطي، ما جعل منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) تخفض من إنتاجها حتى تتجنب استمرار سقوط الأسعار، ليشهد انتاجها من النفط الخام أقل مستوى له خلال خمس سنوات سابقة، حيث بلغ 27.84 مليون برميل يوميا في فيفري 2020، بعد أن كان إنتاج المنظمة في المتوسط يقدر بـ 31.864 مليون برميل يوميا سنة 2018.

لكن أسعار النفط شهدت نوع من التعافي خلال سنة 2021 و بداية 2022، حيث شهد المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك ارتفاعا في 2021 إلى 69.89 دولار للبرميل، أي بنسبة زيادة تبلغ 68.5% مقارنة بعام 2020، كما شهد المتوسط الشهري لسعر سلة خامات أوبك خلال شهر جانفي 2022 ارتفاعا إلى 83.58 دولار للبرميل أي بزيادة بلغت 12.4% مقارنة بالشهر السابق (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، 2022)، و لمزيد من التوضيح أنظر الشكل 3:

الشكل 3: المعدل الأسبوعي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك 2021- 2022 (دولار/برميل)

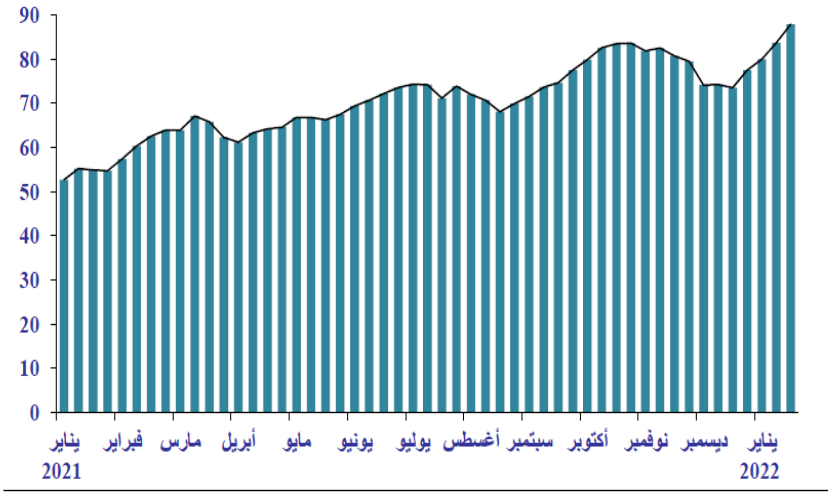

المصدر: (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، 2022، صفحة 1).

نفس الأمر بالنسبة للغاز الطبيعي الذي شهدت أسعاره هي الأخرى انخفاضا ملحوظا، حيث انخفض المتوسط الشهري للسعر الفوري للغاز الطبيعي المسجل في مركز هنري بالسوق الأمريكي خلال شهر ديسمبر 2021 إلى 3.76 دولار لكل مليون (و ح ب) (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، 2022).

بينما أسعار الفحم لم تتأثر كثيرا بالجائحة حيث شهدت انخفاضا أقل في الأسعار بسبب كون الطلب على الكهرباء كان الأقل تأثرا بالإجراءات الرامية إلى الحد من انتشار فيروس كورونا.

-**أثر الجائحة على العمالة العالمية:** بناء على تقرير منظمة العمل الدولية فإنه قبل انتشار فيروس كورونا كان 190 مليون شخص يعانون من البطالة، و بانتشار الوباء زاد عدد الذين يعانون من البطالة بسبب تدابير الإغلاق، حيث قدر الانخفاض العالمي في التوظيف ما بين 158 مليون و 242 مليون وظيفة.

لقد كان للهبوط في مستويات الناتج المحلي الإجمالي بفعل الجائحة آثار سلبية على نسب البطالة، حيث أدى إلى ارتفاعها في معظم الدول الرئيسية و خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية التي شهدت مستويات قياسية لمعدل البطالة وصل إلى حوالي 14.7%

في شهر أفريل 2020 (صندوق النقد العربي، 2020)، أي أن عدد الذين تأثروا جراء الإغلاق الجزئي و الكلي لأماكن العمل قدر بأزيد من أربعة أخماس (81%) من القوى العاملة العالمية و البالغ عددها 33 مليار شخص إلى غاية 7 أفريل 2020، إلا أن هذه النسبة انخفضت إلى 61% بسبب الرفع التدريجي لتدابير الغلق خلال الأسبوعين الثاني والثالث لشهر أفريل 2020 (بولعراس، 2020، الصفحات 166- 167).

و يختلف الأمر في القطاع المنظم عن القطاع غير المنظم كما يلي:

القطاع المنظم: أكثر القطاعات المنظمة تأثرا بالجائحة في العالم هي تجارة التجزئة، أنشطة الأعمال و الأنشطة الإدارية، الصناعات التحويلية، خدمات الإطعام و الإقامة، بلغ عدد العمال في هذه القطاعات أزيد من 1.35 مليار شخص أي ما نسبته 38% من التوظيف العالمي (بولعراس، 2020، صفحة 166)، حيث واجهت هذه القطاعات تراجعا حادا في الإنتاج، و تسريح العمالة، و تخفيض ساعات العمل و الأجور، و لكون الكثير من موظفي هذه القطاعات يعملون في وظائف قليلة المهارة و منخفضة الأجر سيشعرون أكثر من غيرهم بحدة تأثير الجائحة عليهم، لأن خسارة الدخل المفاجئة ستكون مدمرة لهم.

القطاع غير المنظم: حسب منظمة العمل الدولية فإن ما يقارب نصف سكان العالم (1.6 مليار شخص) يعملون في القطاع غير المنظم، و هذه الفئة تعتبر الأكثر تعرضا للخطر مقارنة ببقية الفئات كلما استمرت إجراءات الغلق، و يتركز معظمهم في الدول النامية والناشئة، و تعد إفريقيا المنطقة التي تشهد مستويات أعلى من الاقتصاد غير المنظم، الأمر الذي يؤدي بالتزامن مع ارتفاع الكثافة السكانية و نقص الحماية الاجتماعية و ضعف القدرات إلى زيادة التحديات الصحية و الاقتصادية على الحكومات.

-تأثير الكوفيد على زيادة معدلات الفقر: لقد تسبب ارتفاع معدلات البطالة بفعل الجائحة في زيادة نسبة الفقر خاصة في البلدان الضعيفة ذات الدخل المنخفض، حيث و بحسب تصريح لمحافظ بنك الجزائر تم تسجيل حوالي 80 مليون شخص إضافي في خانة الفقر المدقع خلال الجائحة، إضافة إلى الملايين الذين يعيشون تحت عتبة الفقر (بنك الجزائر، 2021)، و بحسب تقرير آخر للبنك الدولي دفعت جائحة كوفيد-19 بنحو 100 مليون شخص آخر للسقوط في براثن الفقر المدقع في عام 2020، كما تسببت الآثار الاقتصادية للجائحة و التدابير المتخذة لمكافحتها، و كذلك ارتفاع أسعار الغذاء العالمية، من عدم قدرة الفئات الأشد فقرا في العالم على تحمل تكاليف الغذاء، حيث في عام 2020 بات ما بين

720 و 811 مليون شخص يواجهون الجوع بزيادة 161 مليون شخص عن العدد في عام 2019، و لم يحصل أكثر من ملياري شخص على طعام مأمون و مغذ و كاف (البنك الدولي، 2021).

-**التأثير على معدلات النمو الاقتصادي العالمي:** يبدأ الاقتصاد العالمي عام 2022 بوضع أضعف مما ورد في التوقعات السابقة، حيث و مع انتشار سلالة "أوميكرون" الجديدة المتحورة من فيروس كوفيد-19، عادت البلدان إلى فرض القيود على الحركة، كما أدت الانقطاعات في سلاسل الإمداد و تصاعد أسعار الطاقة إلى ارتفاع التضخم خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية و الكثير من الاقتصاديات الصاعدة و النامية، حيث من المتوقع أن يسجل النمو تراجعا من 5.9% في عام 2021 إلى 4.4% في عام 2022 (صندوق النقد الدولي، 2022).

2.3 تأثير جائحة الكوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري:

تبدو الأوضاع في الجزائر حتى تاريخ كتابة هذه الورقة البحثية تحت السيطرة، حيث وبالنظر لعدد الإصابات و الوفيات يبدو أن العدد قليل بالنظر لسرعة انتشار المرض وبالنظر أيضا للكثافة السكانية و ضعف المستوى المعيشي و عشوائية الحياة و حالة الإهمال و اللامبالاة بإجراءات الوقاية و السلامة، فضلا عن عدم كفاية الإجراءات من عزل محدود و عدم التزام شعبي كاف به، و يعزى ذلك حسب آراء العديد من الأطباء بالإضافة إلى لطف الله، إلى طبيعة النظام الغذائي لسكان شمال افريقيا عموما و الجزائر خصوصا والقائم بنسبة كبيرة على العناصر الغذائية الطبيعية كالأعشاب و البقوليات، و كذا إلى محدودية استعمال المواد الكيميائية في إنضاج الأغذية و الفواكه حيث أنها تستفيد من المناخ المعتدل لتنضج بشكل طبيعي، و هذا خلافا للنظام الغذائي للدول المتقدمة على غرار دول أوروبا و أمريكا، كما أن التلقيح الخاص بالسل و الذي لازال ضمن الرزنامة التلقيحية الجزائرية ساعد في هذه النتيجة، و ما يجدر ذكره أيضا أن ارتفاع نسبة الفئة الشابة في الجزائر و الدول المتخلفة عموما مقارنة بالدول المتقدمة جعل نسبة الإصابات و الوفيات فيها أقل بكثير، لكن هذا لا يمنع من رصد جملة من الآثار التي نتجت عن هذه الجائحة كما يلي: (العبسي و تجانية، 2020، الصفحات 94- 96)

-**قطاع المحروقات:** لكون الجزائر تعتمد في مداخيلها من العملة الصعبة بنسبة 98% على صادراتها من البترول و الغاز، كما أن إيراداتها العامة تعتمد أيضا على 50% من الجباية

البترولية، و تدفع 70% من الرواتب على أساس هذه المداخيل، و لكون زبونيها الرئيسيين (إيطاليا و اسبانيا) هما الأكثر تضررا من فيروس كورونا، فإن الوضع في الجزائر أصبح جد حرج، حيث أدت الأزمة إلى انخفاض كبير في حجم الصادرات النفطية الجزائرية التي سجلت قيمتها ما يقارب 20 مليار دولار سنة 2020، فقد وصل متوسط سعر النفط إلى 42 دولار للبرميل خلال السنة مقابل 64 دولارا للبرميل خلال عام 2019، الأمر الذي انجر عنه هبوط مستمر لقيمة الدينار الجزائري أمام العملات الصعبة حيث انخفضت بنسبة 6.81% بالنسبة لسنة 2019 (حادة و مكيديش ، 2021، صفحة 215)، و هو الأمر الذي جعل الجزائر تفقد نصف مداخيلها من العملة الصعبة خلال النصف الأول من سنة 2020، و جعل الحكومة تواجه مأزقا مزدوجا تجاه الجانبين الاقتصادي و الاجتماعي، وجعلها تتوقع انخفاضا لمداخيل قطاع المحروقات إلى 20.6 مليار دولار في قانون المالية التكميلي لسنة 2020، بعد أن كانت توقعاتها في قانون المالية الأولي لسنة 2020 هو 37.4 مليار دولار، و لمزيد من التوضيح يمكن إدراج الشكل 4.

الشكل 4: تطور سعر النفط (POIR) في الجزائر من 2020/2/28 إلى 2021/2/26

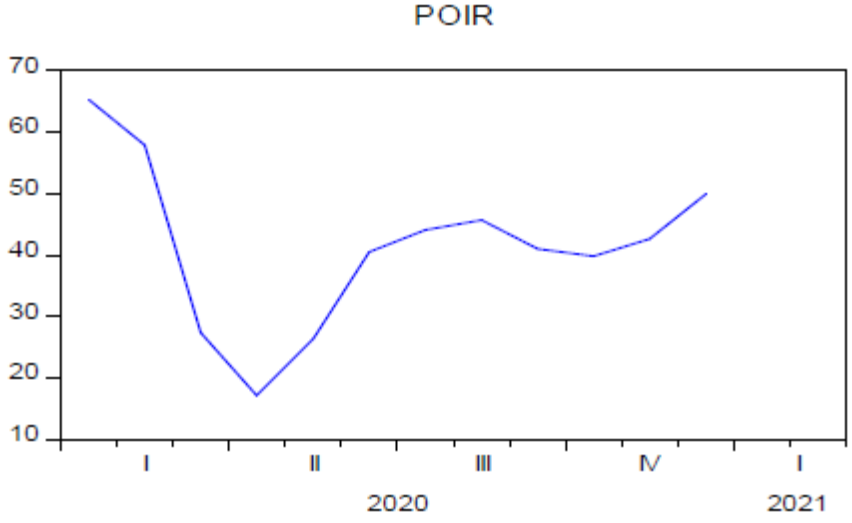

المصدر: (حادة و مكيديش ، 2021، صفحة 217).

-**قطاع الصناعة:** نجم عن إجراءات تقييد التنقل و الحركة في الجزائر منذ بداية انتشار الجائحة، توقف حوالي 50% من الطاقة العمالية، الأمر الذي أدى إلى تعطيل حركة الصناعة و الإنتاج، فضلا عن زيادة عبء الأجور خاصة في ظل توقف المداخيل لمقابلة

الإنفاق الكبير على الأجور، و لكون الاقتصاد الجزائري يعتمد بدرجة أساسية في جانبه الصناعي على الخارج و تحديدا على الصين التي تعتبر من أهم الموردين لها على الإطلاق بالمواد الأولية و شبه المصنعة و قطع الغيار...إلخ، فإنه في ظل توقف المصانع الصينية بفعل الجائحة تسبب ذلك في شلل عميق في الصناعة الجزائرية و خسارة كبيرة للإنتاج، فقد تراجعت صادرات الصين بنسبة 11.4% كما تراجعت تجارتها الخارجية بنسبة 6.4% (بولعراس، 2020، صفحة 169)، بالإضافة إلى ذلك تأثرت الصناعة الجزائرية سلبا نتيجة تعطل ديناميكية الشحن و التفريغ بسبب الخضوع لإجراءات الوقاية.

-**قطاع السياحة:** منذ تعليق الرحلات جراء جائحة الكوفيد- 19 تأثر وكالات السياحة والأسفار في الجزائر بشكل كبير للغاية، حيث توقفت تماما عن النشاط باعتبار أن جوهر نشاطها يتعلق بحرية السفر و التنقل داخل البلاد و خارجها، و ذات الأمر شهده قطاع الفنادق بفعل توقف النشاط السياحي، فضلا عن ذلك تأثرت تلك الأنشطة الخدمية والتجارية التي كانت تعتمد على النشاط السياحي لزيادة مداخيلها بشكل بالغ.

-**قطاع الخدمات:** يعتبر قطاع الخدمات في الجزائر و الذي يشمل الخدمات المصرفية والتأمينات و الاتصالات و خدمات السياحة و الفندقة و خدمات الأنترنيت...إلخ، ثالث قطاع رئيسي في الناتج المحلي الإجمالي إذ يساهم بـ 44% من الناتج الداخلي الخام و22% من القيمة المضافة و يوفر 60% من مناصب الشغل، و هو من أكثر القطاعات تأثرا بالجائحة، حيث في ظل قرار الحكومة بتعليق نشاط المطاعم و المقاهي عرف هذا القطاع صدمة كبيرة، كما شهد قطاع السياحة و الفندقة خاصة الناشطة في السياحة الدينية على غرار الحج و العمرة صعوبات كثيرة جراء انشار الوباء.

-**قطاع النقل:** عقب إصدار قرار الحكومة الخاص بتعليق النقل البحري للمسافرين في منتصف شهر مارس و الذي يندرج ضمن تدابير الوقاية من انتشار فيروس كورونا، سجل المجمع الجزائري للنقل البحري خسائر قدرت بـ 50% من رقم أعماله، لا سيما و أن قرار التعليق تزامن مع الموسم الصيفي و الذي يعتبر موسم الذروة في نقل المسافرين، كما أن النقل البحري للبضائع شهد هو الآخر انخفاضا في بداية الحجر الصحي و لكنه سرعان ما استأنف نشاطه لأهميته البالغة في ضمان نشاط التوزيع و استقرار الأسواق.

بالإضافة إلى ذلك سجلت شركات الطيران الجزائرية خسائر فادحة حيث سجلت مؤسسة مطار الجزائر خسائر قدرت بـ 1.3 مليار دينار و ذلك منذ تعليق الرحلات الدولية والداخلية.

فضلا عن ذلك و جراء وقف حركة المسافرين بالسكك الحديدية بفعل الجائحة بنسبة 100% سجلت الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية خسائر فادحة منذ تعليق حركتها بسبب الجائحة بلغت حتى نهاية أفريل 2020 ما يقارب 1 مليار دج أي ما يقدر بـ 50% من رقم أعمال الشركة مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019 (بولعراس، 2020، صفحة 169).

-**احتياطي الصرف من العملة الصعبة:** حسب ما أعلنه بنك الجزائر فإن احتياطات النقد من العملات الأجنبية قد انخفضت إلى 62 مليار دولار في نهاية عام 2019 مقابل نحو 80 مليار دولار في نهاية 2018 و 97 مليار دولار في نهاية 2017، و لمواجهة هذا الوضع الحرج أعلنت الحكومة الجزائرية عن تخفيض بنسبة 30% في الميزانية الإدارية لكن دون التعرض لرواتب الموظفين، بالإضافة إلى تخفيض فاتورة الواردات من 38 إلى 28 مليار دولار.

-**الموازنة العامة و الميزان التجاري:** شهد عجز الموازنة العامة ارتفاعا مطردا من سنة إلى أخرى ليصل إلى 19.97% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2020 بعد أن كان 9.32% في سنة 2019، كما فقد القطاع الجبائي جزءا هاما من المساهمات الضريبية، حيث انخفضت المداخيل الضريبية للخزينة العامة خلال 2020 بنسبة 32% مقارنة بعام 2019 (حادة و مكيديش ، 2021، صفحة 2015)، كما بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي 60.97% بعد أن كانت 46.26% في سنة 2019، كما بلغ عجز الميزان التجاري 1.5 مليار دولار خلال الربع الأول من سنة 2020 مقابل 1.19 مليار دولار خلال الفترة نفسها من سنة 2019 (منه، 2020، صفحة 2).

-**معدل البطالة:** إن توقف العديد من المؤسسات الاقتصادية لا سيما المؤسسات المتناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة جراء الجائحة و تدابير الوقاية منها كان سببا كافيا لزيادة معدلات البطالة في الجزائر، حيث عانت هذه المؤسسات من تبعات الحجر الصحي خاصة في ظل منع التنقل بين الولايات، ما حرم الكثير منها من اليد العاملة اللازمة لاستمرار

أعمالها، و قدر عدد المؤسسات التي توقفت عن العمل جراء الجائحة ما بين 20 إلى 25 ألف مؤسسة، كما أحيل 200 ألف عامل على البطالة (منه، 2020، صفحة 8).

كما لا يجب إغفال حجم البطالة في القطاع الموازي، حيث أن الفئات الأكثر تضررا وتأثرا بهذه الجائحة هم العمال بأجر يومي و العاملون في القطاع غير الرسمي، خاصة وأن هذا القطاع يشكل جزء معتبر من حجم التشغيل الكلي، فحجم الاقتصاد الموازي في الجزائر يفوق 30% من الناتج الداخلي الخام، و حجم التشغيل الموازي يقدر بـ 43 بالمائة من حجم التشغيل الكلي (بولعراس، 2020، صفحة 170).

-آثار أخرى للجائحة على الاقتصاد الجزائري:

-قطاع غيار السيارات و الشاحنات عرف هو الآخر عجزا ملحوظا لكون مجمل قطاع غيار السيارات مصدره الخارج و خاصة الصين.

-بفعل توقف العمل في القطاعات المنتجة من زراعة و صناعة حدثت ندرة في المخزون الاستراتيجي من الغذاء و السلع الاستهلاكية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعارها.

-تدابير بعض الدول بتقليص حجم صادراتها العالمية من السلع الضرورية أثر على أسعار الواردات الجزائرية، مثل قرار كازخستان تاسع مصدر للقمح في العالم بالحد من صادراته عالميا، و الفيتنام اتخذت نفس الخطوة فيما يخص صادراتها من القمح، و مصر التي قررت وقف تصدير جميع البقوليات انطلاقا من شهر مارس 2020 (قدال و آخرون، 2020، صفحة 372).

-بفعل تراجع أسعار البترول تم تأجيل إطلاق المشاريع المسجلة و قيد التسجيل التي لم يشرع في إنجازها ما عدا في مناطق الظل و مستشفى السرطان بالجلفة.

-أثرت جائحة الكوفيد على قرارات الدولة و توجهاتها المستقبلية و من ذلك:

- ضمان الحد الأدنى من التوازن المالي من خلال ترشيد نفقات التسيير على مستوى أجهزة الدولة كتخفيض ميزانية رئاسة الجمهورية، و ميزانية الدفاع ووزارة المجاهدين، و إلغاء امتيازات صندوق التقاعد الخاص، مع الإبقاء على النفقات المرتبطة بقطاع التربية، و النفقات الخاصة بقطاع الصحة و تدعيم الوسائل المرتبطة بمكافحة وباء كورونا و الأوبئة الأخرى، و صرف منحة 10 آلاف دينار للعائلات المتضررة من إجراءات الوقاية من جائحة كورونا.

- تعهد الدولة بإرساء قواعد اقتصادية جديدة تقوم على ثلاثة محاور: أولها تطوير الموارد البشرية من إعادة بناء المنظومة الصحية و إعادة بناء المدرسة والجامعة، و ثانيها التحول الاقتصادي من خلال التركيز و الاعتماد على الطاقات المتجددة و ثالثها: الاقتصاد الرقمي و المعرفة.
- التعهد برفع القيود على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية و عدم الالتزام بقاعدة 49/51% إلا ما تعلق بالقطاعات الاستراتيجية، و هي القاعدة التي شكلت مصدر نفور للمستثمرين الأجانب، هذا فضلا عن مراجعة المنظومة التشريعية للمحروقات و الاستثمارات من خلال وضع حوافز جديدة للرأس مال الأجنبي.
- حددت الحكومة الجزائرية أربعة أهداف للتوجه الاقتصادي للبلاد تتمثل أساسا في: تخفيضات محسوسة في فاتورة الاستيراد بسبب تراجع عائدات المحروقات، تخفيض ملحوظ في نفقات تسيير الدولة، التخفيض في فاتورة الخدمات خاصة تلك المستوردة، تخفيض تكاليف التشغيل و الاستثمار في شركة النفط الوطنية (سوناطراك) من 14 مليار دولار إلى 7 مليار دولار في 2020 (منه، 2020، صفحة 11).

4. الاجراءات المتخذة للسيطرة على الوباء:

1.4 الإجراءات المتخذة عالميا لمواجهة خطر فيروس كورونا:

عقب انتشار فيروس كورونا عمدت دول العالم إلى تطبيق جملة من الإجراءات الوقائية التي كانت مبكرة في دول و متأخرة في دول أخرى، و هي تدابير أكدت عليها منظمة الصحة العالمية فور إعلانها عن الجائحة منذ منتصف شهر مارس 2020، و قد التزمت بها معظم الدول المتقدمة و المتخلفة بدرجات متفاوتة في محاولات لاحتواء انتشار الوباء، أغلبها اندرج ضمن الإجراءات التالية: (عيشور، 2020، الصفحات 5- 6)

- إغلاق البلدان لحدودها و توقيف رحلات الطيران الدولية.

- تأمين سلامة فريق المواجهة الأول من أطباء و ممرضين و عمال تنظيف و رجال أمن ورجال إعلام و سياسيين، من خلال إنتاج و استيراد العتاد الصحي الخاص بالسلامة من عدوى الفيروس (بدلات طبية، كمامات، وسائل التعقيم و التطهير، أجهزة الكشف المبكر والاختبارات الطبية، الأدوية و المضادات الحيوية، أجهزة التنفس الاصطناعي، رفع أجور

الطاقم الطبي و مساعديه، رفع موازنة البحث العلمي المخصص لإيجاد لقاح للفيروس،...إلخ).

– غلق المؤسسات العامة و الخاصة لمنع التجمعات و التي لا تشكل نشاطاتها ضرورة أساسية كالمدارس و الجامعات، المقاهي و المطاعم، المتاجر الكبرى، قاعات الرياضة والمسرح، محلات الحلاقة و التجميل و الجيم، الحدائق العامة، دور العبادة،...إلخ.

– السماح بمزاولة النشاط للقطاعات الأكثر ضرورة مع بقائها تحت المتابعة و الرقابة و بناء على رخص قانونية، كتلك القطاعات المتعلقة بتأمين المواد الغذائية و صناعة ملابس الوقاية و مواد التعقيم و التطهير.

– مباشرة النشاطات الأكثر ضرورة باعتماد وسائل التفاعل الإلكتروني و التفاعل اللاسلكي، في حقوق الممارسة التعليمية و البحثية و الاقتصادية و السياسية و الإعلامية و غيرها كاستعمال تقنيات التحاضر عن بعد، و عقد اجتماعات عن بعد عبر برامج الزوم، بالإضافة إلى استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.

– فرض الحجر المنزلي بنوعيه الجزئي و الكلي لمدة شهرين فأكثر مع القابلية للتمديد حسب الوضع، و لجوء بعض الدول للتدخل العسكري قصد فرض قواعد الضبط الاجتماعي العام.

– تسريح فئات من العمال و خاصة النساء الأمهات و ذوي الأمراض المزمنة في القطاعين العام و الخاص.

– العمل على تأمين المواد الغذائية الأساسية و توفير خدمة التوصيل و احتكار الاستهلاك المحلي دون تصدير و محاربة المضاربة التجارية.

إضافة لما سبق و قصد الحد من تداعيات فيروس كورونا قامت السلطات في غالبية الدول بتوفير حزم من الدعم و ضخ السيولة في الاقتصاد، و إحداث تخفيضات في أسعار الفائدة، و غيرها من الحوافز والتدابير النقدية و المالية التي ساهمت بهذا القدر أو ذلك في زيادة حجم الكتل النقدية أهمها ما يلي: (صندوق النقد العربي، 2020)

– قام المصرف المركزي الأوروبي بالإبقاء على الفائدة الرسمية عند 0% و تقديم حزم مساعدات طارئة بلغت 1.85 تريليون يورو في إجراء استثنائي لاحتواء تداعيات الجائحة، كما توصل القادة الأوروبيين إلى إنشاء صندوق لتعافي الاقتصاد الأوروبي برأسمال بلغ 750 مليار يورو لإعادة بناء اقتصاديات الدول الأوروبية المتأثرة سلبا بتداعيات الأزمة الصحية.

– قام البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي بتخفيض سعر الفائدة الرسمية إلى 0.25%، إضافة إلى تقديم حزم دعم مالي ضخمة تجاوزت 2.3 تريليون دولار أمريكي لانعاش مختلف القطاعات الاقتصادية.

– وفرت الحكومة اليابانية حزمة ضخمة من الدعم لاقتصادها بلغت 307 تريليون ين.

– قام مصرف الشعب الصيني (البنك المركزي) بإجراء ثلاث تخفيضات على نسبة الاحتياطي الإلزامي على المؤسسات المالية منذ بداية عام 2020 ليصل إلى 9.4%، الأمر الذي أتاح 8.1 تريليون يوان صيني، و خفض الفوائد الرسمية إلى 0.25%.

2.4 الاجراءات المتبعة للحد من تفشي جائحة كورونا (كوفيد– 19) في الجزائر:

عملت السلطات الجزائرية على محاولة كبح جماح جائحة الكوفيد– 19 من خلال مجموعة من الإجراءات الاحترازية التي صدرت في المرسوم التنفيذي رقم 20–69 والمرسوم المكمل له 20–70، و الذي كان هدفه وضع تدابير التباعد الاجتماعي للحد من الاحتاك الجسدي بين المواطنين في أماكن العمل و الأماكن العمومية، كان أهمها ما يلي: (حموزروقي، 2021، صفحة 252)

– توقيف نشاطات نقل الأشخاص المتعلقة بالخدمات الجوية و النقل العمومي للمسافرين على الشبكة الداخلية، النقل البري في كل الاتجاهات أي الحضري و شبه الحضري بين البلديات و بين الولايات، نقل المسافرين بالسكك الحديدية، النقل الموجه: المترو، الترامواي، و النقل بالمصاعد الهوائية، النقل الجماعي بسيارات الأجرة، يستثنى من هذا الإجراء نشاط نقل المستخدمين.

–غلق أماكن التجمعات كغلق المساجد و المقاهي و المطاعم و المدراس القرآنية و المحلات باستثناء محلات المواد الغذائية (المخابز و الملبنات و البقالات و محلات الخضر والفواكه).

–غلق محلات بيع المشروبات و مؤسسات و فضاءات الترفيه و التسلية، و قاعات الحفلات بالإضافة إلى حضر المناسبات العامة.

–تم وضع في عطلة استثنائية مدفوعة الأجر ما لا يقل عن 50% من مستخدمي كل مؤسسة و إدارة عمومية، حيث استثني من هذا الإجراء مستخدمو الصحة و الأمن الوطني والحماية المدنية و المديرية العامة للجمارك و المديرية العامة لإدارة السجون و المديرية

العامة للاتصالات السلكية و اللاسلكية و مستخدمو مخابر مراقبة الجودة و قمع الغش والتابعون للسلطة البيطرية، و التابعون لسلطة الصحة النباتية و كذا المستخدمون المكلفون بمهام النظافة و التطهير و بمهام المراقبة و الحراسة.

–تم منح الأولوية في العطلة الاستثنائية للنساء الحوامل و النساء المتكفلات بتربية أبنائهن الصغار و كذا الأشخاص المصابين بأمراض مزمنة و أولئك الذين يعانون هشاشة طبية.

–تم غلق مدارس التعليم الابتدائي و المتوسط و الثانوي، و الجامعات و معاهد التعليم العالي، و أيضا المؤسسات التكوينية التابعة لقطاع التكوين و التعليم المهنيين و مدارس التعليم القرآني و الزوايا و أقسام محو الأمية و جميع المؤسسات التربوية الخاصة و رياض الأطفال.

–فرض نظام الحجر الصحي على الولايات أو البلديات التي اعتبرت كبؤر لوباء كورونا، حيث خص الحجر المنزلي كل شخص متواجد في إقليم الولاية أو البلدية المعنية، و الحجر المنزلي كان كليا أو جزئيا و لفترات محددة و ذلك حسب الوضعية الوبائية للبلدية أو الولاية المعنية، و يتمثل الحجر المنزلي الكلي في إلزام الأشخاص بعدم مغادرة منازلهم أو أماكن إقامتهم خلال الفترة المعنية، ما عدا في الحالات المنصوص عليها في المرسوم، أما الحجر المنزلي الجزئي فهو إلزام الأشخاص بعدم مغادرة منازلهم أو أماكن إقامتهم خلال الفترة أو الفترات الزمنية المقررة من طرف السلطات العمومية.

إضافة إلى التدابير السابقة قامت الحكومة الجزائرية بـ:

– تخصيص أغلفة مالية لمكافحة الجائحة بلغ حجمها أكثر من 70 مليار دينار جزائري أي ما يقابل نحو 570 مليون دولار بما في ذلك 20 مليار دينار جزائري (161 مليون دولار) مخصصة للفئات المهنية التي فقدت مصدر دخلها بسبب الوباء، كما تم تخصيص 11.5 مليار دينار جزائري (90 مليون دولار) إضافية لوزارة الداخلية فيما يتعلق بعلاوة 6 آلاف دينار جزائري التي تم رفعها إلى 10 آلاف دينار جزائري (منه، 2020، صفحة 7).

– فتح حسابين أحدهما في البريد و الآخر في البنك الخارجي بالعملة الصعبة، لتلقي التبرعات المالية من المواطنين و رجال الأعمال للمساعدة في المجهود الحكومي في مواجهة جائحة كورونا، و قدرت المبالغ التي تم جمعها حتى يونيو 2020 بـ 86.3 مليار دينار جزائري (32 مليون دولار) و قرابة مليون دولار، بالإضافة إلى 7700 جنيه استرليني (منه، 2020، صفحة 10).

5. خاتمة:

توصلنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى جملة من النتائج و التوصيات كما يلي:

1.5 النتائج:

- يعتبر فيروس كورونا المستجد (الكوفيد-19) وباء و أزمة صحية عالمية نشأت في الصين و انتقلت إلى مختلف دول العالم، مخلفة آثارا مخيفة على صحة البشر و على مختلف جوانب الحياة لا سيما الاقتصادية و الاجتماعية منها.
- لقد كان في انتقال عدوى فيروس كورونا إلى معظم دول العالم تأثير فادح على الاقتصاد العالمي من خلال مجموعة من القنوات أهمها قناة المبادلات التجارية والمالية و قناة السياحة و النقل...إلخ.
- لقد تأثر الاقتصاد الجزائري بالتداعيات التي أفرزها وباء كوفيد-19، و الاهتزازات التي شهدتها أسواق البترول الدولية تبعا لذلك، باعتبار أنه مصدر الدخل الأساسي للبلاد.
- إن توقف المؤسسات الإنتاجية و النشاط الاقتصادي في الصين بفعل الجائحة، تسبب في تراجع الصادرات الصينية إلى الجزائر، و إلى نقص الطلب على البترول و منتجاته، و ذلك بحكم المبادلات التجارية و الاقتصادية الكبيرة التي تربط الجزائر بالصين، فالصين تعتبر الممون الأكبر للجزائر بمختلف أنواع السلع.
- على غرار غالبية دول العالم طبقت الجزائر جملة واسعة من تدابير الحماية لمواجهة فيروس كورونا، من إجراءات الحجر الجزئي و الكلي و تعليق الدراسة والأنشطة التجارية...إلخ، ساهمت إلى حد كبير في احتواء تداعيات الوباء.

2.5 التوصيات:

- جائحة الكوفيد-19 أثبتت الدور الهام الذي تلعبه السياسات الاقتصادية و مدى سرعتها في احتواء الأزمات، ما يستدعي ضرورة المواصلة في توجيه الإنفاق الحكومي نحو قطاع الصحة، باعتبار أن الأولوية تكون لصحة الأفراد، بالإضافة إلى دعم البحث العلمي خاصة في مجال الصحة، و دعم الشركات الضعيفة والأسر بسبب فقدان وظائفهم و انقطاع دخولهم.

- ضرورة انشاء مركز وطني في جميع الدول بما فيها الجزائر لإدارة الكوارث والأزمات بما فيها الأزمات المركبة التي تبدأ صحية و تنتهي بأضرار لا حصر لها اقتصادية و تجارية و مالية ...إلخ.
- فيروس كورونا أثبت الدور الكبير الذي تلعبه التكنولوجيا في استمرار مختلف أنواع الأنشطة الاقتصادية و التجارية و الإدارية، و هو الأمر الذي يفرض على الجزائر أن تطور أكثر في هذا المجال و تفتح آفاقا لعالم ما بعد كورونا، يكون أكثر صلابة و قوة في مواجهة الأزمات.
- التراجع الحاد لأسعار البترول في الأسواق الدولية بفعل أزمة كورونا، يحتم على الجزائر ضرورة الاتجاه نحو تنويع اقتصادها من خلال تشجيع الاستثمار و الإنتاج خارج المحروقات، و توفير مخزون من المنتجات يستغل في أوقات الأزمات.

6. قائمة المراجع:

Organisation mondiale du commerce. (2022). Rapport sur le commerce mondial 2021. Consulté le 3 1, 2022, sur https://participer.ma/wp-content/uploads/2022/01/00_wtr21_f.pdf.

البنك الدولي. (2021). التقرير السنوي لعام 2021: من براثن الأزمة إلى تعاف أخضر و قادر على الصمود و شامل للجميع. تاريخ الاسترداد 23 2, 2022، من *https://www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report/covid-response*.

أمال حموزروقي. (2021). دراسة تحليلية لانعكاسات جائحة كورونا عل أسعار النفط العالمية. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 6(1)، صفحة 251.

بنك الجزائر. (2021). كلمة السيد رستم فضلي محافظ بنك الجزائر نيابة عن أفغنستان، الجزائر، غانا، إيران، ليبيا، المغرب، باكستان و تونس بمناسبة الاجتماع الرابع و الأربعون للجنة المالية و النقدية الدولية. تاريخ الاسترداد 26 2, 2022، من *https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/declarationgouv_14102021ar.pdf*.

خالد أحميمة، و محمد فيصل مايدة. (2021). أثر تقلبات أسعار النفط العالمية في ظل جائحة كوفيد-19 على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (2010- 2020). مجلة الاقتصاد و التنمية المستدامة، 4(2).

خالد منه. (2020). التداعيات الاقتصادية و الاجتماعية لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في الجزائر. (المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، المحرر) قطر.

زين الدين قدال، و آخرون. (2020). تقدير آثار فيروس كورونا (كوفيد- 19) على الاقتصاد الجزائري باستعمال نموذج التوازن الحسابي العام. مجلة الباحث، 20(1)، صفحة 372.

سفيان خلوفي، و كمال شريط . (2021). أثر جائحة كورونا كوفيد-19 على أسعار المواد الغذائية غير المدعمة في الجزائر خلال النصف الأول من سنة 2020. مجلة الاستراتيجية و التنمية، 11(2)، صفحة 91.

صلاح الدين بولعراس. (2020). الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية و المواكبة البعدية. مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 20(1)، صفحة 165.

صندوق النقد الدولي. (2022). آفاق الاقتصاد العالمي. تاريخ الاسترداد 24 2, 2022، من *https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2022/01/25/world-economic-outlook-update-january-2022*.

صندوق النقد العربي. (2020). التقرير السنوي 2020. تاريخ الاسترداد 25 2, 2022، من *https://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/annual%20reports/2020/ar/AMF_Annual%20Report%202020%20Arabic_For%20Review%20V2.pdf*.

علي العبسي، و حمزة تجانية. (2020). تداعيات فيروس كورونا (كوفيد-19): الآثار الاجتماعية و الاقتصادية و أهم التدابير المتخذة للحد من الجائحة في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 20(1)، الصفحات 94- 96.

مدوي حادة، و محمد مكيديش . (2021). تأثير فيروس كوفيد-19 و سعر النفط على سعر صرف الدينار الجزائري خلال سنة 2020. مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، 5(1)، صفحة 215.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك. (2022). النشرة الشهرية حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية. تاريخ الاسترداد 26 2, 2022، من *https://www.oapecorg.org/ar/Home/Publications/Reports/Monthly-Bulletin*.

-منظمة السياحة العالمية. (2020). تكثيف الدعم و التنسيق من أجل انتعاش آمن و مستدام لقطاع السياحة. تاريخ الاسترداد 26 2, 2022، من *https://www.unwto.org/ar/news/stepping-up-support-and-coordination-for-a-safe-and-sustainable-recovery-of-tourism*.

نادية عيشور. (2020). التعليم الاكتروني في مواجهة رزايا جائحة كورونا: الاستراتيجيات الابتكارية و تحديات التنمية العربية. مجلة العلوم الانسانية، 9(1)، الصفحات 5- 6.